E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1999/40*
24 March 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان مقدم من السيد كمال حسين، المقرر الخاص وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٨/٧٠

مقدمة

١- عيّن لأول مرة في عام ١٩٨٤ مقرر خاص لكي يدرس حالة حقوق الإنسان في أفغانستان (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤). ومنذ ذلك الحين، ظلت هذه الولاية تتجدد بصفة منتظمة. وقد عمل السيد فيليكس إيرماكورا كمقرر خاص لأفغانستان طوال الفترة من عام ١٩٨٤ وحتى وفاته في عام ١٩٩٥. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥ عيّن السيد تشونغ - هيون بايك وتجددت ولايته في عام ١٩٩٦ ثم في عام ١٩٩٧. ولكنه استقال قرب نهاية عام ١٩٩٨.

٢- وقبل استقالته، قدم السيد بايك إلى لجنة حقوق الإنسان تقريراً (E/CN.4/1998/71 بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٨) يشار إليه أدناه بوصفه تقرير عام ١٩٩٨. كما أعد تقريراً مؤقتاً (مذكرة) أحيل إلى الجمعية العامة مع مذكرة من الأمين العام (A/53/539 بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨) يشار إليه أدناه بوصفه التقرير المؤقت لعام ١٩٩٨.

٣- وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عينت لجنة حقوق الإنسان المقرر الخاص الحالي. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، تلقى هذا المقرر الخاص أثناء وجوده في نيويورك بعض المواد الوثائقية المتضمنة معلومات أساسية في الموضوع، وقد أشار إلى وجود ضرورة عاجلة لترتيب زيارة له إلى أفغانستان حتى يتمكن من تقديم تقريره إلى اللجنة في دورتها المقبلة. وزار جنيف في الأسبوع الأول من شهر شباط/فبراير ١٩٩٩، واستفاد من الإحاطة الموجزة بالمعلومات الأساسية ذات الصلة التي حصل عليها من مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وكان قد اجتمع مع المفوضة السامية ومع كبار المسؤولين الآخرين في مكتبها. كما اجتمع مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومع كبار المسؤولين العاملين في مكتبها.

٤- وظلت الزيارة إلى أفغانستان متوقفة على التقييم الأمني الذي تقوم الأمم المتحدة بإجرائه بعد انسحاب جميع الموظفين الدوليين التابعين لوكالات الأمم المتحدة من أفغانستان في أعقاب مقتل أحد موظفي بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان في عام ١٩٩٨. وكان من المقرر أن تتم عودة موظفي الأمم المتحدة عند "التأكد من أن الحالة الأمنية تسمح بعودتهم". وقد حدد المقرر الخاص منتصف شباط/فبراير ١٩٩٩ موعداً لزيارته تلك، ولكنه نُصح بإرجائها لبضعة أسابيع. وفي نهاية الأمر، زار أفغانستان في المدة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ١٩٩٩. وكان موجوداً في مدينة إسلام آباد أيام ١٥ و١٦ و١٩ و٢٠ آذار/مارس وفي مدينة بيشاور يومي ١٨ و١٩ آذار/مارس ١٩٩٩.

٥- وعقد المقرر الخاص عدة اجتماعات في كابول مع نائب وزير الخارجية، ونائب وزير الصحة، والوزير المسؤول عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومع كبار المسؤولين في كل من هذه الوزارات. وعقد اجتماع مائدة مستديرة مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة. كما اجتمع مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومع مواطنين من

مختلف القطاعات. وزار المقرر الخاص مستشفى ميواند، وذهب إلى مناطق مختلفة من المدينة، وشاهد آثار الدمار التي سببها النزاع المسلح المطول.

٦- وفي إسلام آباد، عقد المقرر الخاص عدة اجتماعات مع وزير خارجية باكستان وكبار المسؤولين في وزارته ومع موظفي الأمم المتحدة، وممثلي المنظمات غير الحكومية المشتركين في عمليات تقديم المساعدة الإنسانية في أفغانستان. وفي بيشاور، اجتمع مع قطاع عريض من اللاجئين الأفغان من الرجال والنساء، ومع ممثلي المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة ومع المسؤولين الحكوميين.

٧- وفي ظل هذه الظروف، ووجه المقرر الخاص بقيد زمني يصعب معه العمل في إعداد تقرير يتعين عليه حسبما أخطر أن يقدمه قبل ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٩. وفي ضوء التطورات الهامة التي حدثت منذ أن قدم سلفه تقرير عام ١٩٩٨، ارتأى المقرر الخاص أنه من المهم له أن يقدم تقريراً مكتوبا، حتى ولو كان في شكل موجز، لكي يستعرض ما لتلك التطورات من آثار على حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. وعلى ذلك، فإن هذا التقرير يسلط الضوء على حقائق وقضايا أساسية يمكن الإفاضة فيها في وقت لاحق في تقرير مفصل يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأخذاً بعين الاعتبار الوقت اللازم للترجمة والتوزيع، فقد طلب من المقرر الخاص أن يقتصر هذا التقرير على نحو ١٢ صفحة فقط.

٨- ويود المقرر الخاص أن يعرب عن خالص تقديره للسلطات الأفغانية ولحكومة باكستان لما حظي به من تعاون كامل. وكذلك لموظفي الأمم المتحدة ووكالاتها وممثلي المنظمات غير الحكومية الذين التقى بهم لإنجاز ولايته. ويود بشكل خاص أن يشكر منسق الأمم المتحدة لأفغانستان وموظفي مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في إسلام آباد وكابول لمساعدتهم جليلة القدر التي كان سيتعذر بدونها أن ينفذ المقرر الخاص مهمته.

أولاً - مجمل الأحداث المتعلقة بالحالة السياسية في أفغانستان منذ تقديم تقرير عام ١٩٩٨

٩- شهدت الفترة قيد الاستعراض (١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ - ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٩) استمرار النزاع المسلح. ويرد استعراض لملامحها الرئيسية في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الحالة في أفغانستان المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (A/53/695-S/1998/1109) وفي وثائق ذات صلة بالموضوع.

١٠- بعد أن استولى الطالبان على مدينة مزار الشريف في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، واصلوا تقدمهم واستولوا على مدينة باميان في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ مكملين بذلك احتياجهم لمناطق شمالي أفغانستان، باستثناء بضع مقاطعات في الشمال الشرقي. وبينما واصل الطالبان تقدمهم العسكري في شمالي أفغانستان، بدأت تتصاعد على طول الحدود الإيرانية - الأفغانية حالات التوتر بين الطالبان وجمهورية إيران الإسلامية. وقد تدهورت الحالة وبصورة حادة بعدما اعترف الطالبان في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بمقتل ثمانية دبلوماسيين إيرانيين وصحفياً واحداً في القنصلية

العامة الإيرانية خلال العمليات العسكرية التي قام بها الطالبان في مزار الشريف. وبعد تدريبات عسكرية أولية على الحدود شملت ٠٠٠ ٧٠ جندي في أوائل أيلول/سبتمبر، أعلنت جمهورية إيران الإسلامية، في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أنها ستجري مناورات عسكرية تضم ٠٠٠ ٢٠٠ جندي إضافي. ولمواجهة هذا، نقل الطالبان حوالي ٠٠٠ ١٠ مقاتل إلى مناطق الحدود من جبهات أخرى.

١١- وعلى الرغم من هذا التطور الذي حدث على طول الحدود الإيرانية - الأفغانية فقد خاض الطالبان عمليات عسكرية للاستيلاء على المناطق المتبقية تحت سيطرة قوات الجبهة المتحدة في الشمال. بيد أن هجماتهم المتشعبة على قوات أحمد شاه مسعود قائد تلك القوات باءت بالفشل. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، عادت قوات الجبهة المتحدة إلى دخول مدينة طالوقان، عاصمة مقاطعة تاخار التي كانت قد سقطت في أيدي الطالبان في شهر آب/أغسطس.

١٢- ويستطرد الأمين العام فيسجل في تقريره أنه:

"طوال هذه الفترة، ترددت مزاعم عديدة وكذلك تقارير موثوق منها عن تدخل أجنبي، معظمه خفي، إلى جانب طرفي الحرب. ومن الأمثلة الصارخة على هذا التدخل الخارجي اعتراض سلطات قيرغيزستان مؤخراً لشحنة قطار بأكمله من الأسلحة والذخائر قيل إنها موجهة إلى فصائل الجبهة المتحدة. كما أفادت مصادر لبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان بقيام طائرات مجهولة الهويّة بطلعات على القواعد الجوية التابعة للجبهة المتحدة وشحن إمدادات عسكرية ثقيلة عبر نهر أوكسس لتعزيز قوات مسعود. وليس الطالبان بمحصن من مزاعم مماثلة. وترد تقارير متواصلة عن تقديم كميات هائلة من الدعم، في شكل معدات عسكرية وخبرة فنية وأموال زُعم أن الميليشيا قد تلقتها من مصادر خارجية." (A/53/695-S/1998/1109، الفقرة ١٠).

١٣- وفي سياق هذه التطورات، انشغل مبعوث الأمين العام الخاص لأفغانستان السيد الأخضر الإبراهيمي في مشاورات مع جميع الفصائل الأفغانية وقيادات الحكومات والسلطات المعنية. فاضطلع بمهام في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وفي شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٩ تتعلق بطائفة من القضايا التي تمتد من المزاعم الخاصة باقتراف مذابح في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ إلى تأجج القتال في شمالي أفغانستان والتوتر بين إيران والطالبان. إلا أن القضية الأساسية في هذه المشاورات كانت تتمثل في بلورة عملية لتحقيق سلام دائم في أفغانستان ووضع إطار لهذه العملية.

١٤- وأدت هذه المشاورات إلى بدء محادثات في عشق آباد يوم ١٤ آذار/مارس ١٩٩٩ بين ممثلي الطالبان والجبهة المتحدة. وفي ١٥ آذار/مارس ١٩٩٩ أذاع راديو كابول أن الطالبان والجبهة المتحدة قبلا اتفاقاً للسلام من نقطتين، وهو يدعو إلى وقف لإطلاق النار والدخول في محادثات بشأن صيغة لتقاسم السلطة. وكان الناطقان باسمي الجانبين قد أبلغا مراسلي الصحف يوم ١٤ آذار/مارس ١٩٩٩ بأنه تم الاتفاق على تقاسم السلطة والعمل من أجل التوصل إلى وقف دائم للنار. وأعلن الناطق باسم الطالبان أنهم اتفقوا على المبادئ الرئيسية لتشكيل "حكومة موحدة

وواسعة التمثيل"، وتحدث عن إنشاء "هيئة تشريعية مشتركة، وسلطة تنفيذية مشتركة وهيئة قضائية مشتركة". ومن المتوقع أن تُعقد الجولة التالية من المحادثات في وقت قريب.

١٥- وقد أثارت هذه التطورات قضايا تمس عمليات الأمم المتحدة في ثلاثة مجالات رئيسية وهي: (أ) عمليات تقديم المساعدة الإنسانية؛ (ب) مسؤوليتها فيما يتصل بحماية حقوق الإنسان؛ (ج) دورها في تأمين التوصل إلى حل للنزاع المسلح وتحقيق سلام دائم.

ثانياً - ملاحظات عامة على ما للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من آثار على حالة حقوق الإنسان

١٦- تتسم الحالة العامة في نهاية عام ١٩٩٨ باستمرار النزاع المسلح، والأزمة السياسية الناجمة عن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار اللازم لتحقيق السلام الدائم، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان وإنكار هذه الحقوق، وتدهور الحالة الإنسانية، التي تأثرت بغياب الموظفين الدوليين العاملين في وكالات الأمم المتحدة وغيرهم من المشتغلين في مجال العمل الإنساني، وانخفاض تدفقات الموارد.

١٧- وثمة تحد مروع تشكله الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والحقائق السياسية على أرض الواقع. وتشمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية: الخسارة الكبيرة في الأرواح، وتدمير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، والتدهور البيئي، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مع الخسائر الإضافية التي سببتها الفيضانات والزلازل التي أصابت المناطق الجنوبية الغربية والمناطق الشمالية الشرقية من أفغانستان في عام ١٩٩٨ - وارتفاع مستويات البطالة والفقر، والزيادات المتواصلة في الإنتاج غير المشروع للمخدرات. وتتجلى هذه العوامل في بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الحرجة الملخصة أدناه:

فما زال نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي دون المستوى الذي كان سائداً قبل الحرب؛

وتوجد حالة سوء تغذية مزمنة في معظم أنحاء أفغانستان؛

وتكاد المدارس تخلو من البنات ولا يحضرها من البنين سوى ٢٤ في المائة؛

وما زال هناك أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ يعيشون خارج أفغانستان؛

ويوجد أكثر من مليوني شخص مشردين داخلياً؛

وهناك أراض تزيد مساحتها على ٧٠٠ كيلومتر مربع معروف أنها موبوءة بالألغام الأرضية والذخيرة التي لم تنفجر؛

وتعتبر معدلات الوفاة بين الأطفال والأمهات من أعلى المعدلات المعروفة في العالم؛

ويوجد مليون منزل بحاجة إلى إعادة بناء؛

ولا يحصل على المياه المأمونة من سكان الريف سوى ٥ في المائة منهم؛

وتعاني النساء في معظم أنحاء أفغانستان من الحرمان نتيجة للانتشار الواسع للفقر، وتدني مستويات معرفة القراءة والكتابة، ومحدودية الفرص المتاحة لهن للمشاركة في الحياة العامة، والنقص في مرافق الرعاية الصحية، والقيود المفروضة على تشغيل النساء في مناطق الحضر؛

واكتسب البلد التميز المشبوه بأنه أكبر منتج للعقاقير المخدرة في العالم.

١٨- يتسم السياق السياسي الحالي بوجود حالة من الهدوء في القتال بينما يجري استكشاف إمكانيات الانتقال إلى سلام تفاوضي. وقد حققت سلطات الطالبان مكاسب عسكرية كبيرة في آب/أغسطس ١٩٩٨. وفي الوقت الذي تسعى فيه هذه السلطات للحصول على الاعتراف الدولي بها، فإنها تواصل اتباع سياسات تتعارض مع جميع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي التزمت بها أفغانستان بوصفها طرفاً في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. ومن بين هذه الصكوك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. كما وقعت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٩- عانى الشعب الأفغاني من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان طوال سنوات النزاع المسلح التي بلغت ٢٠ عاماً، والتي بدأت بغزو القوات الأجنبية لأفغانستان. وتقوم اتفاقات جنيف الموقّعة في عام ١٩٨٨ على تصوّر مؤداه أنه بانسحاب القوات الأجنبية (الذي اكتمل في عام ١٩٨٩) ستتهيأ الظروف التي تمكّن اللاجئين الأفغان من العودة طواعية إلى بلدهم. وكان لا بد من أن يتم دولياً ضمان عدم التدخل بكل أشكاله في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وقد أوكل إلى الأمم المتحدة دور المراقب فيما يتصل بمجموعة الالتزامات المترابطة الناجمة عن هذه الاتفاقات. وكان من المتوقع أن يتم بذلك ضمان حقوق الإنسان للشعب الأفغاني. ولكن هذا التوقع المشروع لم يتحقق حتى الآن.

٢٠- وقد أشار تقرير عام ١٩٩٨ والتقرير المؤقت (المذكرة) لعام ١٩٩٨ للمقرر الخاص السابق إلى زعم وقوع مذابح وعمليات إعدام بإجراءات موجزة، ونوبات عنف إثني وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان التي تتفاوت بين

توقيع عقوبات لا إنسانية ومهينة إلى التمييز المنهجي بين الجنسين بما في ذلك حرمان النساء من الحصول على الرعاية الطبية والوظائف. وقد أرسل مشروع المذكرة إلى ممثلي الطالبان، الذين طعنوا في صحة هذه المزاعم في مذكرتهم الشفوية المؤرخة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وقالوا إن هذه المزاعم لم يتم التحقق منها، وإنه لم يرد أي ذكر للحالات التي على حد قولهم "تعرّض فيها للتعذيب الآلاف من الطالبان العزّل والمطالبين بالسلام". واختُتم ردهم بنداء يرجو "المهتمين بالشؤون الإنسانية في العالم بأن يداووا جراح الأفغان".

٢١- وتقتضي مداواة جراح الشعب الأفغاني إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي أن تشمل هذه المداواة جميع الأفغان بغض النظر عن أصلهم الإثني وديانتهم ونوع جنسهم. وقد لاحظ المقرر الخاص خلال زيارته لكابول حدوث بعض التخفيف في القيود المفروضة على حقوق المرأة، إذ شوهد عدد قليل من الطبيبات والممرضات يعملن في إحدى المستشفيات في علاج المرضى من النساء. وأعرب ممثل للطالبان عن موقف أكثر مرونة فيما يتعلق بفرص حصول البنات على التعليم، كما صدر مؤخراً مرسوم يعفي السيدات الأرامل المعوزات من القيود المفروضة على توظيف النساء في مناطق الحضر. وقد ألح على حتمية الإبقاء على المساعدة الإنسانية وزيادتها ليس فقط لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية وبالتالي مساندة الحق في الحياة للملايين من الأفغان الذين يتعرضون للمعاناة، بل أيضاً لتوفير حوافز لإنهاء القيود الحالية التي تنتهك حقوق الإنسان أو لتخفيفها بشكل كبير. وسيكون بالإمكان إجراء تقييم أكثر شمولاً من خلال ترتيب المزيد من الزيارات للمقرر الخاص، كما سيفيد في ذلك ترتيب زيارات للمقررين الخاصين المعنيين بمواضيع الإعدام بإجراءات غير قضائية، أو موجزة أو تعسفية، والتعذيب، والعنف ضد النساء. وقد يتيح تحقيق الأمم المتحدة في المذابح كذلك مادة تفيد التقييم الشامل.

٢٢- ويصف بيان أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ عن الإطار الاستراتيجي المتصل بعمليات الأمم المتحدة في أفغانستان الواقع المعقد لذلك البلد على النحو التالي: "هذا الواقع هو خليط من أزمة سياسية متذبذبة وعنيفة، وحالة طوارئ تنتاب حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية، وعقدين من فرص التنمية الضائعة. كما يشكل تجزؤ ذلك البلد وانهيار جميع مؤسسات الدولة تقريباً - حالة طوارئ في مجال الإدارة". ويتطلب الغرض المعلن للإطار الاستراتيجي - ألا وهو تعزيز التآزر بين الهدف السياسي لبناء السلام وأنشطة المساعدة الدولية، وتشجيع زيادة الفعالية والتجانس لهذه الأنشطة - وجود نهج إيجابي ومرن وزيادة الموارد اللازمة للمساعدة الإنسانية، لا نهج سلبي وجامد أو تخفيض الموارد المرصودة للمساعدة الإنسانية.

٢٣- وقد حدد مجلس الأمن في قراره ١١٩٣ (١٩٩٨) المؤرخ في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ عاملاً آخر ذا صلة عندما أشار إلى استمرار التدخل الأجنبي في أفغانستان دون هوادة، بما في ذلك تورط أفراد عسكريين أجانب وتوريد الأسلحة والذخائر إلى جميع الأطراف في الصراع، وذلك على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام لوقف هذا التدخل.

٢٤- وهناك تسليم بأن التدفق المتواصل للأسلحة على جميع الأطراف المتورطة في هذا النزاع يعتبر من العوامل الخطيرة التي تسهم في استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وذلك بإخضاع الرجال والنساء والأطفال للحكم التعسفي

الذي يمارسه أولئك الذين يستخدمون تلك الأسلحة، وجعل الناس أشبه برهائن في وطنهم. وقد تم الإعراب عن مخاوف من أن بداية فصل الربيع قد تشهد استئناف القتال في عدد من مناطق أفغانستان، إذ ترددت أنباء بأن هنالك دلائل واضحة عن تلقي جميع أطراف النزاع إمدادات عسكرية جديدة. وسيعرّض ذلك السكان المدنيين المحليين لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تتراوح بين القتل لغرض الانتقام والموت جوعاً بسبب الحصار.

٢٥- واعترفت الأمم المتحدة بالأهمية الأساسية لحقوق الإنسان في استراتيجية بناء السلام من خلال عملية انتقال تؤدي إلى تكوين "حكومة انتقالية تمثيلية للوحدة الوطنية". وتتمثل الأهداف المعلنة لتلك السياسية فيما يلي:

التوصل إلى وقف للأعمال العدائية؛

التماس توافق آراء سياسي إقليمي لدعم عملية السلام؛

السعي لإجراء مفاوضات مباشرة بين جميع الأطراف للتوصل إلى تسوية سلمية.

٢٦- واعتُرف صراحة بأن تلك الاستراتيجية تقوم على أساس الافتراضات التالية: "يحتاج جيران أفغانستان إلى السلام بقدر حاجتها هي إليه - فالحرب في أفغانستان لها آثار عميقة على البلدان المجاورة لها؛ وما من سلام يمكن أن يتحقق في أفغانستان ما لم يتوقف عن تزويد الفصائل المتحاربة بجميع إمدادات الأسلحة والذخيرة؛ ولا يمكن أن ينجح أي حظر للأسلحة إلا إذا ساعدت البلدان المجاورة لأفغانستان بشكل فعال في إنفاذ ذلك الحظر؛ ولا يستطيع أي فصيل أن يحكم بمفرده الأراضي الأفغانية برمتها في الوقت الحالي، لذلك يلزم تشكيل حكومة وحدة وطنية تتألف من مختلف الفصائل؛ وأخيراً يتعين على جميع الفصائل أن تحقق تقدماً كبيراً في مجال حقوق الإنسان، وخصوصاً في معاملة النساء وجماعات الأقليات الإثنية بغية إحلال السلام المستدام، والحصول على الاعتراف الدولي، والاستئناف الكامل لعمليات تقديم المساعدة لإعادة البناء وتحقيق التنمية".

٢٧- وقد أيد مجلس الأمن هذه الاستراتيجية في قراره ١٢١٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بتكراره طلبه إلى جميع الدول اتخاذ تدابير صارمة لمنع أفرادها العسكريين من تخطيط أي عمليات عسكرية في أفغانستان والاشتراك فيها، ووضع حد فوري لتوريد الأسلحة والذخائر لجميع أطراف النزاع، ومطالبته الفصائل الأفغانية جميعاً بإنهاء التمييز ضد البنات والنساء والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، واحترام القواعد والمعايير الدولية المقبولة في هذا المجال.

ثالثاً - استراتيجية شاملة لمساندة وتنفيذ حقوق الإنسان في أفغانستان

٢٨- يتطلب هذا الواقع وجود استراتيجية شاملة لمساندة وتنفيذ حقوق الإنسان في أفغانستان. واعترافاً بهذه الحاجة، انشغلت الأمم المتحدة في إجراء استعراض شامل لعملياتها، وهي تقوم باتخاذ خطوات لتقوية آلياتها التنسيقية.

٢٩- وفيما يتصل ببعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، وجميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، خصوصاً مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، يلتزم الأمين العام بتعزيز هذا التنسيق في سياق الإطار الاستراتيجي. وعملاً بهذا الالتزام، سيتم وزع وحدة خاصة للشؤون المدنية تتألف في البداية من ١٢ مراقباً في المدن الرئيسية في أفغانستان عندما تسمح الأحوال الأمنية بذلك. وسيحدد بشكل دقيق موقع هذه الوحدة وطريقة عملها بعد الزيارة التي يتوقع أن تجريها بعثة التقييم لأفغانستان في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وسيتمثل الهدف الأساسي لهذه الوحدة في تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان والامتثال للحد الأدنى من المعايير الإنسانية، وردع انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب على نطاق واسع وبشكل منهجي في المستقبل. وسيلزم استكمال ذلك برصد أوثق للأحوال السائدة في المناطق التي تسكنها تجمعات كبيرة من اللاجئين الأفغان، إذ أنه وردت أنباء عن حالات إعادة جبرية إلى الوطن، وتهديدات للحياة وإغلاق للمرافق التعليمية والصحية التي تخدم اللاجئين.

٣٠- وتتيح هذه التطورات الفرصة لاعتماد استراتيجية جريئة ومبتكرة تمكّن المجتمع الدولي من تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة لشعب أفغانسان مع التقيد تماماً بالتعهد الخاص بوضع إطار للسلام الدائم القائم على إعمال حقوق الإنسان لجميع الأفغانيين.

٣١- وفيما يلي العناصر الأساسية التي يجب أن تتألف منها تلك الاستراتيجية:

'١' ينبغي للأمم المتحدة أن ترعى وتيسر عملية تشمل جميع قطاعات الشعب الأفغاني وتمكنها من المشاركة في وضع الإطار والأساس اللازمين لتحقيق السلام الدائم في أفغانستان؛

'٢' يتعين الاستمرار في العملية التي بدأت في عشق آباد وجهود الستة بالإضافة إلى مجموعتي الدول، بغية مواصلة المشاورات المقيدة مع جميع قطاعات الشعب الأفغاني في سائر أنحاء أفغانستان ومع النازحين الموجودين خارج البلاد؛

'٣' ينبغي أن تشمل العناصر الأساسية التي يتعين أن تشكل جزءاً من الإطار الذي سيتبلور الأمور التالية: (أ) الاعتراف بالحق في حرية اختيار حكومة متعددة الأعراق ذات قاعدة عريضة وطابع تمثيلي كامل تتألف من ممثلين عن جميع قطاعات الشعب الأفغاني؛ (ب) وجود عملية قائمة على المشاركة العامة الشاملة تستلزم إجراء مشاورات مستمرة لتوضيح كل مرحلة من مراحل الانتقال

وتحدد بوضوح الخطوات التي ستتخذ في كل مرحلة؛ (ج) في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ عملية الانتقال تلك في نطاق الإطار المتفق عليه، على المجتمع الدولي أن يستخدم موارده لدعم عملية الانتقال وأن يلتزم بشكل خاص بالإجراءات المحددة في الفقرة '٤' أدناه؛

'٤' ينبغي أن تستمر عملية الانتقال القائمة على إعمال حقوق الإنسان من خلال ما يلي: (أ) تشجيع عملية قائمة على المشاركة العامة الشاملة من شأنها أن تمكّن من إجراء حوار بناء مع جميع المشاركين فيها بشأن التنفيذ الفعال لحقوق الإنسان؛ (ب) ينبغي أن يركّز برنامج حقوق الإنسان لأفغانستان في البداية على تأييد ونشر المجموعة الكاملة لقضايا حقوق الإنسان (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية)؛ (ج) ينبغي اعتماد سياسة عملية ويمكن تنفيذها بشأن التمييز ضد النساء والبنات، وكذلك اعتماد مجموعة من المعايير والمقاييس التي يمكن بموجبها قياس ما يتحقق من تقدم وامتثال؛ (د) ينبغي للأمين العام أن يكفل جعل جميع أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان تراعي في تنفيذها مبدأ عدم التمييز ضد النساء والبنات. وأن يتم بالكامل إدخال منظور المساواة بين الجنسين مع إيلاء اهتمام خاص بحقوق الإنسان للنساء والبنات في عمل وحدة الشؤون المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، بما في ذلك تدريب واختيار الموظفين.

'٥' ينبغي حث جميع الأطراف في النزاع الأفغاني على أن يعيدوا التأكيد علناً على التزامهم بضمان إعمال حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، مثل عمليات القتل العمد والتعسفي، والتعذيب بما في ذلك الاغتصاب وخطف الناس للحصول على فدية أو لأسباب تتعلق بهويتهم الإثنية أو أفكارهم الدينية أو السياسية. وتشمل هذه التدابير قبول الإجراءات المستقلة والمحايدة للتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وبحالات خرق القانون الإنساني. وينبغي إعطاء نتائج هذه التحقيقات إلى المؤسسات المعنية برصد حالة حقوق الإنسان في أفغانستان بما في ذلك المقرر الخاص.

٣٢- ينبغي أن تؤدي الخطوات التي تستهدف تحقيق المزيد من التنسيق في السعي إلى تحقيق الأهداف المحددة بوضوح إلى تمكين الأمم المتحدة من الاطلاع بمزيد من الفعالية بدورها الحاسم في تنسيق الجهود الرامية للتوصل إلى سلام تفاوضي وفي الإبقاء في نفس الوقت على برامج المساعدة الإنسانية اللازمة لحفظ الحياة. ومع ذلك لا بد من التأكيد على ضرورة جعل البرنامج الخاص ببناء السلام الدائم يعطي المكانة اللائقة للإعمال التدريجي لحقوق الإنسان لجميع أفراد الشعب الأفغاني - أي رجال ونساء وأطفال أفغانستان.

- - - - -